

الجيش والاشتراكية في العالم الثالث (*)

تأليف : بسام طيبي

عرض : دكتور سعد جمعه (***)

يعرض المؤلف (***) في الكتاب محاولته في تحليل « الدور الحقيقي للجيش » والذي يتولى السلطة في العديد من الدول المتخلفة ، ويحاول الإجابة على « ما اذا كان الجيش ينتمى موضوعيا الى تلك القوى التقدمية المحركة للعمليات التحررية للشعوب المستعمرة » .

نطبقا للنظريات المعاصرة لعلم الاجتماع العسكري ، فان الجيش في الدول المتخلفة يلعب دوره المحدد باعتباره « العامل المسبب للتحديث » وبالتالي « فانه المحرك للتغير الاجتماعي » (النظريات الامريكية) او انه « طليعة الثورة الوطنية الديمقراطية » (النظريات السوفيتية) .

ويوجه المؤلف نقده للنظريات الامريكية في علم لاجتماع العسكري خاصة الاساس العلمى القائمة عليه تلك النظريات ، وهى نظريات التحديث، وكذلك الاتجاه المنهجي لاصحاب تلك النظريات مثل باي Pye ، وهانتجتون Hantington وبراييس Price وآرون Aron ، والذين ينتهون بنظرياتهم الى مطلوبات متحيزة بل وخاطئة ، ذلك انهم يستندون في تحليلاتهم الى مدلولات قائمة على تاويلاتهم الذاتية بدلا من الاعتماد على التحليل التاريخي ، ويرجع طيبي ذلك الى الانتهازية السياسية الكامنة وراء هذه البحوث مما ينتهى بهذه النظريات الى افتقاد وظيفتها التوضيحية لسلوك العسكريين في الدول المتخلفة بقدر ما تصبح أداة لخدمة السلوك الامبريالى للقوى العالمية المتعاونة مع العديد من الحكومات العسكرية لاضفاء الشرعية عليها .

* Bassam Tibi ; Militaer und Sozialismus in der dritten welt, Suhtkamp Verlag, Frankfurt, 1973.

(**) مدرس بقسم الاجتماع بكلية الآداب جامعة القاهرة .

(***) بسام طيبي سورى الجنسية حصل على درجة الدكتوراة في العلوم الاجتماعية من جامعة جوتينجن ، وله العديد من المؤلفات التى تتناول المجتمعات النامية (وهى منشورة بالالمانية) .

ويستمر المؤلف في نفس الاتجاه ناقدا النظريات السوفيتية . ويشير الى ابعاد سياسة الاتحاد السوفيتي التي تبدو في دعواه بان لدى كل دولة مختلفة امكانية اتباع « الطريق اللامالي للتنمية » اذا ما اتحدت مع الشعوب الاشتراكية وخاصة الاتحاد السوفيتي .

يعمد طيبي في محاولته التوضيحية الى الاستناد الى منهج التحليل التاريخي مع الاستفادة من وجهات النظر في كل من علم اجتماع التنظيم ، والدراسة الاجتماعية للطبقات ، وعلم اجتماع السلطة ، وعلم النفس الاجتماعي ، والقائمة بالدرجة الاولى على تحليل العلاقات الاجتماعية والاقتصادية للدول المختلفة في اطار نظام السيادة العالمي .

ويستند في كل ذلك على البحث الذي قام به نوردلنجر Nordlinger وينخذه مرجعا اساسيا له . وكذلك النتيجة التي توصل اليها والتي تقول ان نظام الحكم العسكري لا يلعب دائما وبالضرورة دور المقرر الاجتماعي ذا التأثير الايجابي ، وان « فئة الضباط السياسيين بصفة عامة لا يميلون الى احداث تغييرات اقتصادية او اصلاحية . حقيقة انهم قد يبدون استجابات في بعض المواقف التي تقوم فيها المنظمات المدنية وبعض الطبقات بممارسة الضغوط لتحقيق تلك التغييرات ، ولكنهم يتجهون فيما بعد لاتخاذ الاجراءات ضد هؤلاء جميعا . ومع ذلك فلا بد من تعديل هذا القول عن طريق اضافة انه يمكن في بيئة اجتماعية وسياسية محددة (اي عندما تكون الطبقة المتوسطة في مرحلة التكوين وافتقاد الطبقة العاملة للتعصب السياسية ، ان تسمح الحكومة العسكرية بالتحديث الاقتصادي بل وتقوم بادارته . » ان احد الحركات الاساسية للانجاز التقدمي للجيش باعتباره مؤسسة عسكرية تتمثل في تحقيق مصالحه والتي لا تتعارض مع مصالح الطبقات التي ينتمي اليها افراده .

ويقدم طيبي - مستعينا بتصنيف يانوفتس Innowitz - تصنيف لجيوش البلاد غير الغربية استنادا لاسباب توليها السلطة وانماط سلوكها خاصة ، وذلك على النحو التالي :

- ١ - جيوش ما قبل الاستعمار ، والتي تتحدد وظيفتها الاساسية في الفتوحات بقوة السلاح وهي قل ما توجد في وقتنا الحاضر .
- ٢ - جيوش ما بعد الاستعمار وهي تعتبر الامتداد الطبيعي للجيوش في فترة الاستعمار مع امتداد صلاحياتها الوظيفية كقوى بوليسية تعمل على ابقاء الاوضاع القائمة على ما هي عليه في اطار الاستقلال الشكلي .

٣ — جيوش ما بعد الاستعمار بما لها من نسيج طبقي جديد ناضلت لتحقيق الاستقلال .

٤ — جيوش مكونة بهدف التحرير والتي تعتبر جزءا من الحركة الثورية او فنانجا لها اثر تغيير السلطة الحاكمة .

هذه الجيوش نماذجها المتعددة لها نسيجها الطبقي الداخلى المحدد والمرتبط باطار مجتمعاتها ، مما يتيح تصنيف اشكال تغيير السلطة عسكريا في ثلاث فئات :

١ — قيام الجماعة العسكرية المنتمية للطبقة الحاكمة بالانقلاب وذلك لجرد تغيير الاشخاص ولذلك لا ينتظر منها اجراء تغييرات في البنية الاجتماعية او شكل السلطة السياسية .

٢ — قيام جماعة من الضباط المفتين للطبقة الرجعية بالانقلاب ضد النظام التقدمى نسبيا .

٣ — قيام جماعة من الضباط بالانقلاب ضد الطبقة الاوليجاركية الحاكمة والتي تعوق حركة التغيير الاجتماعى ، هؤلاء الضباط يعلنون ادعائهم بانهم ثوريون .

ومن خلال هذا التصنيف يقوم المؤلف بعرض محاولته التحليلية بالتطبيق على الدول العربية . فنبدا بالجيش في المملكة المغربية والذي يعتبره جيش ما بعد الاستعمار بما له من وظيفة بوليسية لمساندة الطبقة الحاكمة والحفاظ على البناء الاجتماعى والسياسى القائم وخدمته . اما فيما يتعلق ببعض الاجراءات الثورية المشتتة في المجالات المتفرقة والتي تأخذ شكل الاصلاح المظهرى فيصفا طبيى بانها ردود افعال لبعض الضغوط من هنا او هناك بهدف الحفاظ على الهدوء والسكينة والاستقرار الداخلى . ويستطرد طبيى ملقيا الضوء على الانقلاب في كل من سننى ٧١ ، ١٩٧٢ ويراهما صراعا على السلطة بين جماعات الطبقة الحاكمة . اما اشتراك بعض العسكريين القوميين في تلك الانقلابات فكان نتيجة حداثهم بالوعود الكاذبة من بعض جماعات الصراع .

ثم ينتقل الى استعراض نموذج الجيش المكون بهدف التحرير ويسوق جيش التحرير الجزائرى كمثال تطبيقى لجيش تكون في اطار حركة التحرر والاستقلال ، والذي قام بمساعدة الجموع الشعبية المعبأة بالقضاء على الابنية الاستعمارية القائمة ، ثم عمل على استبدالها بابنية تحقق مصالح

المجاهدين العاملين في جيش التحرير ، والذين أصبحوا يمثلون الطبقة الجديدة لكبار الملاك الزراعيين ، والمهنيين على قطاع الصناعة ، والتكنوقراطيون وممثلوا الوظائف الادارية العليا في الدولة . واصبحت كل حركة تفسير تقدمية تواجه بالضرب دون رحمة وبالتصفية .

ويختتم المؤلف كتابه بالحديث عن الجيش في مصر كمثال للتفصيل والتفرد ، وذلك لما للجيش المصري من تقاليد عريقة في الحركة القومية التحررية المصرية . ويستند في تحليله الى اهم العوامل التاريخية والتي جعلت من هذا الجيش قوة تقدمية في الحركة القومية ويسردها فيها يلي :

— منذ بداية تكوين هذا الجيش اثناء حكم محمد علي ، على احدث النظم التي تناقض الازواضع الاجتماعية الاقطاعية بيناتها المختلفة ، وما كان لهذه النظم الحديثة من آثار سواء كانت تعليمية او اقتصادية او على التركيب الطبقي للمجتمع المصري وسيجده الاجتماعي .

— أدت الضغوط المتزايدة للقوى الاستعمارية على الطبقة الحاكمة ، والتقدم المضطرد للمصريين لتقلد الرتب العالية في الجيش ، الى تسييس العاملين في الجيش والمتمثل في العداء للاستعمار والايان بالحركة القومية .

— أدى عدم وجود حركة قومية كما أدى غياب الوعي الطبقي للطبقة العاملة (البروليتاريا) الى أن أصبح للجيش دورا طليعيا في قيادة الحركة القومية .

مع استمرار تزايد سلطات الضباط الاجانب ونجاحهم الى حد كبير في الاقلال من شأن المصريين داخل الجيش المصري ، بلغت الحركة مداها ١٨٨٢/١٨٨١ وكانت ثورة عرابي والتي ضربت بعنف من جانب القوى الاستعمارية .

ومع حلول عام ١٩٣٦ وجدت الحركة القومية مساندة قوية بعد الاجراءات التحريرية وتعديل شروط الالتحاق بالكليات العسكرية من العاملين بالجيش ، حتى أن مجموعة الضباط الاحرار التي قامت بالانسلاء على السلطة عام ١٩٥٢ اعتبرت نفسها الامتداد الطبيعي للثورة العرابية . بل أنهم ذهبوا الى تبرير حركتهم بانهم المجموعة الوحيدة التي كانت في وضع يسمح لها — في ذلك الوقت — بالتخلص من الاستعمار وأن الجيش هو الطليعة التي يمكن لها أن تدافع عن مصالح كافة الطبقات في المجتمع .

ويطرح المؤلف محاولته لتحليل الواقع في تلك الفترة ويرى أن استيلاء الضباط الاحرار على السلطة هو نتيجة الصراع القائم بين الطبقة المتوسطة - والتي ينتمى اليها الضباط الاحرار - والطبقة الاوليجاركية الحاكمة ، مع اعتبار أن الجيش هو الجناح المسلح للبرجوازية الثورية الصغيرة التي تتمثل ايدولوجيتها في انعذاء للاستعمار - هذه الايدولوجية هي ذاتها ما يعتنقه الضباط الاحرار والذين استطاعوا بوجودهم في الجيش حسم الصراع لصالح تلك الطبقة التي ينتمون اليها . الا أن اقامة النظام السياسى ذى الطابع الثورى بشكله الديموقراطى القومى لم يكن متاحا بعد نجاح الضباط الاحرار فى الاستيلاء على السلطة ، وذلك لانهم استطاعوا الحصول على السلطة السياسية دون التمكن من السلطة الاقتصادية . ويستمر طبيى فى عرض الاساس الذى يستند اليه فى تحليله وهو أن هناك شرطا أساسيا لاستمرار التمكن من السلطة ، الا وهو الارتباط والالتحام بالجموع الشعبية والذى لايمكن أن يتم الا بتعبئة الجماهير سياسيا . وهو ما يؤدى بالضرورة الى الثورة الاشتراكية التي تتعارض مع مصالح كل من الجيش (الذى يرى فى تماسكه ضرورة حيوية) والطبقة المتوسطة (التي ترى فى الثورة الاشتراكية تناقضا مع سلطاتها السياسية والاقتصادية) .

ثم يقدم بعد ذلك تحليله للسياسة التي اتبعها النظام العسكرى فيما بعد عام ١٩٥٢ - على الرغم من كل ما كان يؤكد النظام - والتي تتمثل فى اتباع السياسة الرأسمالية التي تتضح فى التحالف مع الملكية الصناعية الخاصة ضد ملاك الاراضى الزراعيين ، والتي وجدت نهايتها بارساء قواعد رأسمالية الدولة المتمثلة فى اعلان قوانين التأميم الموجه لصالح الطبقة المتوسطة . وقد تم ذلك تحت شعار الاشتراكية ، الذى لم يكن يعنى فى رأى طبيى أكثر من اصفاء الشرعية واثارة انطباع الاسفقرار بين الطبقة الجديدة المنهذة لرأسمالية الدولة والمحققة لمصالحها من خلال ذلك .

ويرى المؤلف أن قوانين الإصلاح الزراعى - التي تعتبر الحجر الاساسى الحقيقى للاشتراكية المصرية - قد أدت الى زيادة انتاج الارض الزراعية نتيجة استخدام الميكنة الزراعية . ولكنها فشلت فى تغيير البناء الاجتماعى فى القطاع الزراعى تغييرا جذريا ، حيث انتقلت السيطرة من كبار الملاك الزراعيين على الفلاحين الى سيطرة الدولة عليهم .

ويصل طبيى فى بحثه الى نهايته بعرض وجهة نظره فى الموقف بعد

وفاء عبد الناصر الذى استطاع دون منازع طوال هذه الفترة ان يقود الجماعات المتنافسة وان يعمل على تماسكها وذلك بقدرته الراحية على حفظ التوازن والتنسيق الدائم لعلاقات القوى المتعددة داخل السلطة . فوفاء عبد الناصر وغياب ادارته ظهرت الصراعات على السلطة ، والتي استطاع الرئيس الجديد ان يحسمها ويعيد توحيد القيادة تحت زعامته . ويضيف المؤلف محددا ملامح سياسة الرئيس الجديد والتي كان طابعها المميز - فى رايه - ضمان ولاء الجيش .

ويقرر طبى أنه يلاحظ وحتى عام ١٩٧٢ (تاريخ الانتهاء من تأليف الكتاب) ازدياد قوة التحالف بين كل من البرجوازية المصرية ذات الانجاء المحافظ والجيش .

ويتوقع طبى استنادا الى استعراضه لظروف المعارضة احتدام الصراع على السلطة فى المستقبل وتنافس الجماعات والتكتلات على الاستحواذ على الامتيازات .